لان التوفيق بين اقاويلهم ممكن بان يحمل قول من افتى
بالاقل على ما اذا اراده مما دونه مستترة بسفر
وقول من افتى بالاكثر على ما اذا اراده من
مسيرة سفر وهذا اقوى لانه يعمل بكل منهما وقوله
والتقدير بالسير حوالي عن قياس الاقيس
على المتن في عدم وجوب الحمل وفي قوله
ولان الحاجة انما تدعو الى نفي الالحاق دلالة لانه
انما يقتضي التساوي بين الاصل والملحق
وليس فيه وجوب قوله ولان الحاجة وتقرير
الرجح تفصيل لقوله وان ورد ما نقل من ذلك بما
فيحسابه فان عملوا بالقسمة كان لكل يوم ثلاث
عشر درهما وثلث درهم فيحل والاشبه التعويل
الى رأي الامام وقوله والمدبر وام الولد
في هذا اي في وجوب الحمل بمنزلة القن لانهما
يملكان للمولى وهو تشكيكهما بمنزلة القن
وتعليل غير مذكور بقوله لما فيه من احياء ملكه
اولى من تعليل غير بقوله لما فيه من احياء المالية
لان ام الولد لا مالية لها عند ابي حنيفة
وقوله لانهما يعتقان بالموت باطلاقه
ظاهر في حق ام الولد وفي حق المدبر انوى لاسيما
عليه واما الذي على السعاية بان لم يكن للمولى
سادس جزء فذلك لا يوجب الحمل على
الورثة لان المستسعى كالمكاتب عنده وحق
لا يكون عندهما ولا يحمل لراد المكاتب او الحر وقوله
ولو كان الراد المولى او ابنه وهو اي كل احد

منهما

فانه اطلاق لفظ الكل وارادة الخمس مجازا بعلاقة الجزء
قال انت طالق اليوم بعد غد ظاهر واعترض بانه لم يجعل
محلا لاحد الطلاقين اخر واجيب بانه يحتاج
اليه عند ايقاع طالق والاصل خلافه فلا يصار اليه
في غير موضع الضرورة وفيه نظر اذ من هو ظاهر كلام
العاقل عند الاطلاق نوع ضرورة والاولى ان يقال
وصفها بالطلاق اليوم وعدا وبالطلقة الواحدة لا
يحصل هذا المقصود فلا حاجة الى غيرها وعلى
هذا كان كلامه مصونا عن الاعتراض فقوله هذا
لا يتم في الصورة الثانية وهي قوله انت طالق
غدا اليوم لانه وصفها بالطلاق غدا والموصوف به
غدا لا يكون موصوفا به اليوم اجيب بان
ايقاع الثانية فيما يقضي الى المكروه وهي ايقاع
الطلقتين دفعة واحدة فلا نسلم انتيانها فيكون
الثاني لغوا ولو قال انت طالق غدا على ما ذكره
في الكتاب ظاهر وقوله على ما بينا
اشارة الى قوله لانه نوى التخصيص في العموم وهو
يحتمله مخالفا للظاهر وقد علمت ما فيه وقوله
ولابي حنيفة انه نوى حقيقة كلامه قيل
اشارة الى الجواب عن قولهما مخالفا للظاهر وتقريره
ان خلاف الظاهر انما يدين في القضاء اذا لم يكن
بينه مرادفه لحقيقة كلامه وهيهنا مرادفها
قيد بن قضاء وديانة الاول لان كلا حل لا يتزوج
النساء وفي جميع النساء حذف قضاء وديانة فان كلا
مخالف للظاهر لمرادفة نيته حقيقة كلامه وفيه نظر

Copyright © King Saud University